مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

التهجير المستمر في النقب

العدد 8، آب/أغسطس 2016

إعداد: منار مخّول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصريّة ضد الفلسطينيّين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبيّة والسياسيّة وبتجلّياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشّهرية تجليات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصريّة والتمييزية، الخطاب العنصريّ والعنصريّة في الشّارع الإسرائيليّ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 7164 . 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 – 814175 – 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

مقدمة 3

تشريعات عنصرية / تمييزية 3

1. إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي 3

سياسات عنصريّة / تمييزية 3

1. التهجير المستمر في النقب 3
2. معايير التميّز الجديدة التي اعتمدتها وزارة التربية والتعليم 4
3. توظيف الفلسطينيين في مكتب النائب العام 5

خطاب عنصريّ 5

1. لا وظائف للفلسطينيين 5

العنصرية في الشّارع الإسرائيليّ 6

1. التحريض على العنف ضد الفلسطينيين في وسائل التواصل الاجتماعي 6
2. الشرطة ضد الصحفيين الفلسطينيين 6
3. وحشية الشرطة 6
4. العنصرية في القطارات الإسرائيلية 7

مقدمة

يوثّق تقرير رصد العنصرية لشهر آب/أغسطس 2016 حوادث عدّة دلّت على مُضيّ إسرائيل في تهجير الفلسطينيين من النقب. ويأتي هذا التهجير في سياق المساعي المتواصلة التي ترمي إلى تعزيز الطابع اليهودي الحصري لإسرائيل. كما يركّز التقرير على المظاهر اليومية الأخرى للعنصرية والتمييز إزاء الفلسطينيين في إسرائيل.

تشريعات عنصرية / تمييزية

1. إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي

اقترحت عضو الكنيست شولي معلم–رفائيلي، في 1 آب/أغسطس 2016، إضافة مشروع قانون : إسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي إلى قوانين الأساس الإسرائيلية التي تُعَدّ، بحكم الأمر الواقع، بمثابة دستور لإسرائيل. وينطوي مشروع القانون المقترح هذا على جوانب مختلفة ترمي إلى ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل، ومن جملتها: رموز الدولة (النشيد الوطني، والعلم والشعار)، واللغة العبرية، وقانون العودة، ولم شمل اليهود، والاستيطان اليهودي، والعلاقة مع اليهود في الشتات، والتراث اليهودي، والتقويم اليهودي والأماكن المقدسة. وفضلاً عن ذلك، ينص مشروع القانون على أن تُعتبر الشريعة اليهودية والتراث اليهودي مصدرين من مصادر التشريع، ممّا يسهم في المحافظة على الطابع اليهودي الحصري الذي يسم الصهيونية وإسرائيل.

سياسات عنصريّة / تمييزية

1. التهجير المستمر في النقب

هدمت السلطات الإسرائيلية يوميّ 31 تموز/يوليو و1 آب/أغسطس 2016، عدداً من المباني وجرفت الأراضي الزراعية في قرية أم الحيران الفلسطينية غير المعترف بها[1]. واقتحمت في 18 آب/أغسطس 2016 عدداً من القرى الفلسطينية في النقب وهدمت عدداً من المباني فيها. كما هدمت القوات الإسرائيلية محطة لتنظيف الحافلات في بير

[1] "على الرغم من أن معظم هذه القرى، التي تتعرض للإهمال على نحو يبعث الصدمة في النفس، كانت قائمة قبل قيام إسرائيل في العام 1948، فقد أمست غير قانونية مع سن القانون الوطني بشأن التنظيم والبناء في العام 1965. ولا تتمتع القرى غير المعترف بها بأي وضع رسمي. وهي تؤوي ما يتراوح ما بين 75,000 إلى 90,000 مواطن بدوي فلسطيني من مواطني إسرائيل في صحراء النقب في الجنوب، ولا يتلقى هؤلاء المواطنون سوى النزر اليسير، إن حصلوا عليه أصلاً، من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، كالكهرباء، والمياه، وخطوط الهاتف ومرافق التعليم والرعاية الصحية، ولا يحظون بمجالس محلية ولا يتبعون هيئات حكم محلي أخرى. كما إن هذه القرى مستبعدة من الخرائط الحكومية وإجراءات التنظيم التي تعتمدها الدولة."

المشاش وحظيرة حيوانات في أم بطين. وفي اليوم نفسه، هدمت القوات الإسرائيلية قرية أم العراقيب البدوية الفلسطينية في النقب للمرة الثانية بعد المائة منذ شهر تموز/يوليو 2010.

وتضم منطقة النقب إحدى وخمسين قرية "غير معترف بها". وقد انطلق تسجيل الأراضي في فلسطين في عهد الدولة العثمانية، واستمر إبان حقبة الانتداب البريطاني، ولكن توقف العمل به ولم يُستكمل في العام 1948. وتعتبر منطقة النقب إحدى المناطق التي لم يشملها تسجيل الأراضي على الإطلاق. ولم تزل إسرائيل، منذ إقامتها في العام 1948، تستغل غياب وثائق تسجيل الأراضي من أجل تهجير سكان القرى الفلسطينية تحت ذريعة أنها قرى غير معترف بها.

2. معايير التميّز الجديدة التي اعتمدتها وزارة التربية والتعليم

نشرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية مؤشرات تربوية جديدة لتقييم إنجازات المدارس الثانوية. ووفقًا لما جاء في جريدة "هآرتس":

> من الآن فصاعداً، سوف تنشر الوزارة الإحصائيات التي تبيّن عدد الطلبة الذين يُجندون في قوات الدفاع الإسرائيلية وعدد المتسربين من المدارس، إلى جانب البيانات التي تبيّن عدد الطلبة الذين يتأهلون لامتحانات "البجروت" [امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة]. كما ستنشر الوزارة إحصائيات أخرى تعكس مشاركة المدارس في الفعاليات الاجتماعية والمجتمعية.

وحسب المؤشرات الجديدة التي صدرت عن وزارة التربية والتعليم، "يظهر هذه السنة عدد أقل من المدارس الثانوية القومية–الدينية، والعربية الإسرائيلية على قائمة المدارس المتميزة في الإنجازات الأكاديمية والقيم الاجتماعية، بالمقارنة مع السنوات السابقة." ووفقًا لما ورد على لسان هيئة تحرير جريدة "هآرتس"، يكمن أحد الأسباب التي تقف وراء هذه الفجوة في الموازنات التمييزية: "وهي فجوة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتزيد باطراد إلى أن يحصل الطالب اليهودي (الذي ينحدر من أسرة ذات دخل محدود)، عند استكمال مرحلة الدراسة الثانوية، على نسبة تتجاوز ما يحصل عليه الطالب العربي بما يتراوح ما بين 35٪ إلى 68٪ ".

3. توظيف الفلسطينيين في مكتب النائب العام

نشر مكتب النائب العام في 9 آب/أغسطس 2016، تقريراً حول الأعمال التي أنجزها وركز في جانب منه على العام 2015. ويتضمن هذا التقرير معلومات حول هيكلية المكتب وبيانات إحصائية حول عمله والموظفين العاملين فيه. كما يتناول التقرير الإحصائيات التي تبين مستويات توظيف "أبناء الأقليات" لدى المكتب. ويبلغ العدد الكلي للموظفين العاملين في مكتب النائب العام 1,750 موظفًا. ولا تزيد نسبة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل العاملين في هذا المكتب على 6.8٪ (120 موظفًا)، وهي نسبة تقل بشوط بعيد عن النسبة التي يشكلها الفلسطينيون (20٪) من مجموع المواطنين في إسرائيل. ومع ذلك، يشمل عدد المواطنين الفلسطينيين الـ120، الذين يعملون في مكتب النائب العام، عشرة محامين متدربين وسبعة أفراد يؤدون الخدمة المدنية وخمسة طلاب جامعيين، وجميعهم لا يُعتبرون موظفين دائمين في هذا المكتب. وعليه، لا يعمل في هذا المكتب، على أساس ثابت ودائم، سوى 98 موظفًا فلسطينيًا (أو ما نسبته 5.6٪ من مجموع موظفيه).

خطاب عنصريّ

1. لا وظائف للفلسطينيين

مُنع وسيم جبارة، وهو مواطن فلسطيني في إسرائيل، من العمل في وظيفة معالج طبيعي في دار لرعاية المسنين في وسط البلاد. وقد توجه جبارة إلى الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل بعدما أخبره رب العمل أن هذه "الوظيفة ليست للعرب"، ويسعى جبارة الآن إلى "متابعة هذه القضية قانونيًا للمطالبة بتعويضه عن الإهانة التي تعرض إليها."

العنصرية في الشّارع الإسرائيليّ

1. التحريض على العنف ضد الفلسطينيين في وسائل التواصل الاجتماعي

تشير دراسة إسرائيلية رسمية أعدتها مؤسسة بيرل كاتزنيلسون وعُرضت نتائجها في الكنيست في 2 آب/أغسطس 2016، إلى ظهور ما لا يقل عن 175,000 تحريض على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال السنة الماضية. وكان ما يقرب من نصف هذه الدعوات التحريضية موجهًا ضد الفلسطينيين.

2. الشرطة ضد الصحفيين الفلسطينيين

نظم صحفيون فلسطينيون اعتصامًا في 17 آب/أغسطس 2016، أمام مقر الشرطة في وادي عارة. واحتج هؤلاء الصحفيون على المضايقات الممنهجة التي تمارسها الشرطة الإسرائيلية بحقهم، بعد أن تعرض صحفيان يعملان لدى مواقع إخبارية فلسطينية للمضايقات على يد شرطي إسرائيلي. فقد منع هذا الشرطي الصحفيين من تغطية حادث تحطم طائرة بدون طيار، ولم يسمح سوى للصحفيين اليهود–الإسرائيليين بالدخول إلى موقع تحطم الطائرة وتغطية الحدث.

3. وحشية الشرطة

اعتدى أفراد الشرطة الإسرائيلية في 4 آب/أغسطس 2016، على مواطنين فلسطينيين اثنين من إسرائيل، هما عثمان عازم وأمير حاج يحيى من قرية الطيبة، بالقرب من الحاجز المقام بين الطيبة وطولكرم. وكان هذان المواطنان في طريق عودتهما من طولكرم حينما اضطرا إلى التوقف على جانب الطريق بعد أن اجتازا الحاجز. وبينما كان عثمان وأمير يهمان بمغادرة المكان الذي توقفا فيه، صدف أن كانت دورية للشرطة الإسرائيلية تلاحق سيارة مسروقة اصطدمت بعمود إنارة، فقام أفراد هذه الدورية بالاعتداء عليهما وقيدا أيديهما. وعندما سألا عن سبب معاملتهما على هذا النحو، شتمهما أفراد الشرطة وانهالوا عليهما ضرباً. وحسبما صرح به أمير: "كان هذا أمرًا مخيفًا. [هذا] ما نراه على الحواجز، حيث يطلق الإسرائيليون النار على الناس دون أدنى اعتبار لحياة الإنسان. عندما ضربني أفراد الشرطة، اعتقدت أنها كانت النهاية وأنهم كانوا سيعدمونني."ا

4. العنصرية في القطارات الإسرائيلية

تعرض جواد نصار، وهو شاب فلسطيني يبلغ من العمر 23 عاماً من قرية طرعان في الجليل الأسفل، لمعاملة عنصرية على يد أحد موظفي سكة الحديد. وصرح جواد لموقع "عرب 48" الإخباري أنه بينما كان يسافر على متن القطار من حيفا إلى تل أبيب، اقترب منه أحد موظفي سكة الحديد وأمره بإنهاء مكالمة هاتفية كان يجريها. ويقول جواد إنه لم يكن على علم بالحظر المفروض على إجراء المكالمات الهاتفية في القطار (باستثناء عربات محددة)، وإنه استجاب لطلب الموظف وأنهى المكالمة. بيد أن الموظف المذكور عاد إليه من جديد وصرخ في وجهه: "أغلق الهاتف فوراً وإلا سأعيدك إلى غزة ولن تبقى هنا!"، علماً بأن هاتفه كان مغلقاً.